

أرضية المنتدى الإقليمي الرابع للمجتمع المدني التشاركي تحت شعار:

التشاور الترابي آلية للمساهمة في الحكامة المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية

بتاريخ: الأربعاء، 26 ربيع الثاني لعام 1446 الموافق لـ 30 أكتوبر 2024

يعد التشاور الترابي أحد الآليات المعززة للحكامة المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب. ويهدف هذا النهج إلى إشراك المواطنين والمواهب والمؤسسات والمجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي/ الترابي، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية وتلبية احتياجات السكان بشكل أفضل.

يتم تنفيذ التشاور الترابي من خلال مجموعة من الآليات مثل اللجان التشاورية، الاستشارات العمومية، والمنصات الرقمية... إلخ، مما يتيح للمواطنين فرصة التعبير عن آرائهم والمشاركة في تطوير مجتمعاتهم المحلية.

لصرح مفهوم المشاركة المواطنة في سياق عالمي متميز بتعاقل الديمقراطية التشاركية، حيث يتخضع دور الشعب المحلي في تدبير فضاء الشأن العام الترابي كركيزة محورية في البناء الديمقراطي.

إن السياق العام الكامن يشهد العالم، والمتمثل في بلورة الإجراءات التي تدعم لامركزية القرار، مما يتطلب التأكيد في آليات جديدة للعمل التنموي على المستوى الترابي. بحيث تعتبر آليات الديمقراطية التشاركية من أبرز هذه الآليات، التي تعرض نفسها كإجراء يستدعي دعم الفاعل المواطنين والمؤسسات في النفاذ العمومي وفي سيرورة اتخاذ القرار.

وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى تعزيز أدوار الديمقراطية التمثيلية من خلال تفعيل أدوار المواطنين والمؤسسات وعدم حصرها في حق التصويت أو الترشيح، بل تمتد إلى المشاركة الفعلية في السياسات العمومية وتعزيز كافة الحقوق المشروعة. بحيث يمكن اعتبار الديمقراطية التشاركية عملية تواصلية تمكن الأجراء من تحديد متطلباتهم وأولوياتهم، من خلال صياغة القرارات والمشاريع عبر مقاربات الاقتراح والتداول، إلى مقاربات التعاضد والالتزام والتشاور.

على هذا الأساس، أسس دستور 2011 لمنظور جديد في الارتقاء بالمشاركة المواطنة بالمغرب، حيث أفر آليات جديدة لتعزيز مساهمة المواطنين في مراقبة السياسات العمومية، إذ لا يمكن تصور التنمية بدون الفاعل بعلي للسكان.

وتتبع هذه الآليات للمواطنين والمؤسسات التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، وتهدف بأكملها إلى تعزيزهم على المبادرة الذاتية، وتمويل مشاركتهم الإيجابية، ليصبحوا فاعلين تنمويين بأكملها من متخرجين، ويتجسد ذلك من خلال صرح انشغالاتهم والمساهمة في سن القوانين المنظمة لحياتهم، وقد اختار المشرع المغربي عملة أنماط لممارسة الديمقراطية التشاركية وخصياً وعلمياً.

